أكد أن الجهود الخيرة يبارك فيها الرحمن

رئيس مجلس الأمة: تفاءلوا بانفراجات في وقت قريب جداً

■ الأزمات والمشاكل لا تحل بالتصعيد والتهديد بل بالحوار والتفاهم

مرزوق الغانم متحدثا للإعلاميين

■ مبارك الحجرف: هناك مساعٍ حثيثة لحل جميع القضايا وأملنا كبير في حكمة الأمير

■ حمود الخضير: واثقون بتفهم القيادة السياسية للجهود التي تتم بالحوار الهادئ

■ حماد: قدمنا لسمو الأمير مبادرة بأن يشمل بعطفه الأبوي أصحاب الجناسي المسحوبة

دعا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس إلى التفاؤل بتحقيق انفراجات في وقت قريب جدا مؤكدا "ان الجهود الخيرة يبارك فيها الرحمن".

وأضاف في تصريح مقتضب قبيل خروجه من مجلس الأمة "أن هناك العديد من التحركات الجماعية للعديد من النواب" معربا عن تفاؤله بتحقيق نتائج لهذه التحركات لتصل الى انفراجات عبر الحوار والتفاهم.

وأكد الغانم ان الازمات والمشاكل لا تحل بالتصعيد والتهديد بل بالحوار والتفاهم مجددا دعوته إلى النواب بالتفاؤل.

إلى ذلك قال النائب سعدون حماد إنه تشرف ونواب بلقاء سمو الأمير وتقديم مبادرة لسموه بان يشمل بعطفه الأبوي أصحاب الجناسي المسحوبة من جميع الفئات، مشيرا إلى وجود بوادر إيجابية حول القضية.

وأشار النائب محمد الدلال بدوره إلى اجتماعات جادة بين الحكومة وعدد من النواب حول قضية الجناسي المسحوبة وطرح بعض الأفكار والمقترحات في طور التوافق، مشيدا بالدور الإيجابي لرئيسي السلطتين لمعالجة تلك القضية.

ودعا الدلال إلى التفاؤل والتريث في استخدام الأدوات الدستورية حول تلك القضية مؤكدا أن هذه الملفات لن تحل بالتهديد والتأزيم.

بدوره قال النائب مبارك الحجرف «إن هناك مساع حثيثة لحل جميع القضايا وأملنا كبير في حكمة وحنكة سمو أمير البلاد، وأيضا لا ننسى جهود الأخ رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم».

وأضاف «لا نريد التصريحات الاستفزازية، وإنما نعتمد على طيبة سمو أمير البلاد وطيبة قلبه، فقضية الجناسي لا تتحمل المزايدة».

وزاد «أتمنى من النواب النأي بأنفسهم عن التصريحات الاستفزازية، ونأمل من سمو الأمير أن ينظر الى هذا الملف بإنسانيته المعهودة».

وأوضح الحجرف أن ما يساعد في هذا الملف أن يكون هناك تصريحات نيابية تراعي الجانب الانساني فيه، وتحقق التهدئة وتراعي مصلحة المتضررين.

من جانبه بارك النائب د.حمود الخضير الجهود الرامية إلى إعادة الجناسي المسحوبة دون وجه حق إلى أصحابها، معربا عن ثقته بتفهم القيادة السياسية هذه الجهود التي تتم بالحوار الهادئ بعيدا عن التصعيد أو التهديد.

وقال الخضير في تصريح صحافي إن ملف الجنسية من الملفات الشائكة والحساسة والتي تتطلب التعامل الإيجابي معها بعيدا عن التكسبات السياسية التي ينبغي أن تكون بعيدة عن هذه القضية.

وأضاف أن التحركات التي يقوم بها رئيسا السلطتين والعديد من النواب تثلج وتعهداتنا للمواطنين بمتابعة هذه القضية للوصول إلى النتائج المرجوة، مؤكدا أننا نريد العنب لا التاطور.

وأوضح أن تعديل قانون الجنسية مدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة، مشيرا إلى أن التعديل يتعلق بحق المواطن الذي تسحب جنسيته اللجوء إلى القضاء.

وأعرب الخضير في ختام تصريحه عن أمله في التوصل إلى توافق مع الحكومة حول القانون، وسماع خبر مفرح في القريب العاجل يدخل السرور إلى قلوب الكويتيين.

ناقشت مجموعة من قوانين الاحالة من الناحيتين الدستورية والقانونية

«التشريعية» توافق على رفع الحصانة عن الفضل بالأغلبية لعدم توافر الكيدية

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية (تصوير: صالح محمد)

■ الدلال: بحثنا الأولويات للمرحلة المقبلة التي تبدأ بقوانين مكافحة الفساد وتعارض المصالح والتعيين في الوظائف القيادية والقضاء

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بمجلس الامة أمس مجموعة من قوانين الاحالة من الناحيتين الدستورية والقانونية ووافقت على رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل بالأغلبية لعدم توافر الكيدية.

وقال رئيس اللجنة النائب محمد الدلال في تصريح صحافي ان اللجنة بحثت أولوياتها للمرحلة المقبلة التي تبدأ بقوانين مكافحة الفساد وتعارض المصالح والتعيين في الوظائف القيادية والقضاء.

وأوضح أن اللجنة وافقت بأغلبية أعضائها على مقترح إنشاء هيئة عامة للوقاية من المخدرات كما وافقت بالاجماع على مجموعة قوانين تتعلق بمعاشات المتقاعدين العسكريين وتقضي بمنح ضباط الصف والأفراد امتيازات استثنائية.

وأشار الى رفض اللجنة مقترحين لإنشاء مجلس للتعليم العالي والتطوير العلمي والتكنولوجي لوجود شبهة دستورية فيما وافقت بالاجماع على تعديلات قانون العمل في القطاع الاهلي تتعلق بالاجازات واستقطاع التامينات الاجتماعية.

اعتبره مؤشراً على مخالفة النص الدستوري بسواسية المواطنين في الحقوق والواجبات

دميثير يطالب وزير الداخلية بإعادة النظر في قرار إحالة 156 مدعياً عاماً إلى التقاعد

خلف دميثير

طالب النائب خلف دميثير وزير الداخلية بإعادة النظر في قرار إحالة 156 مدعيا عاما إلى التقاعد من دون رغبتهم، مؤكدا ان ذلك يعد مؤشرا على مخالفة النص الدستوري بأن المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات.

وقال دميثير في تصريح بمجلس الأمة أمس إن هناك تعسفا في هذا القرار لأن بعض زملاء المدعين العامين المحالين إلى التقاعد مازالوا على رأس عملهم وهم متساوون في كل شيء.

وأوضح انه بقرار الإحالة سوف يتم خصم ٦٥٪ من رواتبهم، مطالبا بعودتهم إلى أعمالهم لتحقيق العدالة في تطبيق القانون.

«الدستورية» بينت أنه لا يجوز سن قانون للعقاب أو للإقصاء وهذا ينطبق على تمييز الشخص عن أقرانه

هايف: نرفض استثناء وكيل وزارة الداخلية من قانون نظام قوة الشرطة دون غيره

■ الأصل في الدستور الكويتي هو المساواة بين المواطنين بشكل عام

■ ليس بيني وبين الوكيل أمر شخصي ولكن هذه السابقة تفتح الباب على مصراعيه

محمد هايف

■ لو شرع مثل هذا القانون فسيلغي فرص الآخرين ويكون هناك فيه ظلم لمن تدرجوا

أكد النائب محمد هايف أن سن قانون خاص بوكيل وزارة الداخلية دون غيره بهدف التنفيع او المحاباة يساوي تشريع قانون لشخص بعينه دون غيره بهدف الاقصاء والعقاب.

وان المحكمة الدستورية بينت انه لا يجوز سن قانون للعقاب او للإقصاء، من باب العمل بالمعاملة نفسها فلا يجوز تميز شخص بعينه عن اقرانه.

وبين ان الأصل في الدستور الكويتي هو المساواة بين المواطنين بشكل عام، وضرورة ان يطبق الامر على من تدرجوا بالرتب العسكرية.

وأوضح هايف انه ليس بينه وبين وكيل الداخلية امر شخصي، ولكن لا يمكن تأسيس مثل هذا الامر والتصويت عليه في مجلس الامة وأن هذه السابقة تفتح الباب على مصراعيه للوكلاء في جميع الوزارات.

وتساءل هايف هل لدى الحكومة الاستعداد اذا طالب وكيل وزارة الدفاع او الاشغال او التربية او غيرهم مساواتهم بهذا القانون ؟ اذا كان الجواب لا فإنه ليس هناك عدالة وانصاف

واوضح انه لو شرع مثل هذا القانون فسيلغي فرص الآخرين ويكون هناك فيه ظلم لمن تدرجوا في الوظائف ويطمحون للوصول الى مثل هذا الموقع والمنصب القيادي.

وقال إن هذا القانون فيه ظلم للآخرين ويشعرهم بالاحباط ويدفعهم إلى الاستقالات، ويجب ان نقف كثيرا عند سن قوانين قبل النظر في عواقبها، وعلى النواب عدم المحاباة لأحد أو يقفون كشهود زور او جور.

وأشار إلى ان وكيل الداخلية بنفسه قبل فترة صادق على اقالة 158 مدعيا عاما لم تكتمل أعمارهم 60 عاما، وفي عهده و ادارته السابقة اقصي واجبر على الاستقالة 16 قياديا.

وبين هايف ان الامر متعلق بالرتب والسلك العسكري، لاسيما ان العسكريين لا يستطيعون رفع دعاوى وقضايا للطعن في هذا القانون مما يجعل هذا القانون فيه ظلم.

واضاف: نحن في بلد مؤسسات ودستور وقانون يجب ان يحترم، ومن الأمانة قول الحق وندعو زملاءنا إلى الوقوف عنده كثيرا.

وشدد هايف على انه يجب الا تشرع قوانين غير دستورية في هذا المجلس، حيث كنا نعيب سلق القوانين في المجالس السابقة.

وبالتالي لا يجوز سن القانون الخاص بوكيل وزارة الداخلية، وعلينا ان نكون اهل انصاف وعدل، والكويت مليئة بالكفاءات التي يجب الوقوف معها.

أكد أن توجهها لخفض أسعار الكهرباء بادرة طيبة

العدساني: نطالب الحكومة بمراعاة المواطن البسيط في توجهاتها المالية

رياض العدساني

اعتبر النائب رياض العدساني أن توجه الحكومة لخفض أسعار الكهرباء بادرة طيبة منها، مطالبا بعدم فرض زيادات تثقل كاهل المواطن البسيط.

وطالب العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بمراعاة المواطن البسيط وعدم تحميله تبعات السياسات المالية للحكومة، مؤكدا في هذا الصدد أهمية خفض أسعار البنزين.

ومن جانب آخر أكد العدساني أن إثارة قضية الإيداعات حققت خطوات إيجابية وأن البنوك طالبت البعض بتحديث بياناته وتحديد مصدر أموالهم

عسكر يقترح مكاناً ترفيهياً ومركز إطفاء في «سعد العبدالله»

اعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه حزمة من الاقتراحات برغبة تخص منطقتي الجهراء وسعد العبدالله وتتضمن الآتي:

-1إنشاء مستوصف لطب الأسنان التخصصي في محافظة الجهراء

2 -إنشاء مركز إطفاء لخدمة مدينة سعد العبدالله.

-3تخصيص مكان ترفيهي يشتمل حديقة ومقهى شعبي مدينة سعد العبدالله.

4 -إنشاء واجهة بحرية قريبة من محافظة الجهراء لخدمة سكان المحافظة تشتمل على مطاعم واستراحات ووسائل الترفيه المختلفة.

وجاء في الاقتراح الاول ما يأتي:

تعاني محافظة الجهراء من الكثافة السكانية الكبيرة ونظرا لوجود مركز واحد لطب الأسنان التخصصي ولحاجة المحافظة لمركز تخصصي آخر، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بإنشاء مستوصف لطب الأسنان التخصصي في محافظة الجهراء.

وجاء في الاقتراح الثاني ما يأتي:

نظرا لعدم وجود مركز إطفاء في مدينة سعد العبدالله وحيث إن أقرب مركز إطفاء يقع في محافظة الجهراء، والمدينة تتكون من (11) قطاعا سكنيا ويبلغ عدد بيوتها حوالي 5900 وحدة سكنية.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بإنشاء مركز إطفاء لخدمة مدينة سعد العبدالله.

وجاء في الاقتراح الثالث ما يأتي:

تفتقر مدينة سعد العبدالله بالجهراء إلى الخدمات الترفيهية وعدم وجود أي متنفس لأهالي المدينة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بتخصيص مكان ترفيهي يشتمل حديقة ومقهى شعبي مدينة سعد العبدالله.

وجاء في الاقتراح الرابع ما يأتي:

لما كانت محافظة الجهراء من المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية ولبعدها النسبي عن العاصمة ولقلة الوسائل والأماكن الترفيهية فيها التي تخدم قاطنيها ولعدم استغلال الشواطئ القريبة منها، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بإنشاء واجهة بحرية قريبة من محافظة الجهراء لخدمة سكان المحافظة تشتمل على مطاعم واستراحات ووسائل الترفيه المختلفة.